

## الفصل الخامس: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات المصرفية الصادرة

1988

على الرغم من الإصلاحات المصرفية الواردة في قانون 12/86 إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية بما فيها البنوك العمومية ابتداء من سنة 1988 وذلك لصدور قانوني 01/88 و 06/88 المؤرخ في 12-01-1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض ودراساتها للمشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الخارجية وبذلك أصبحت البنوك عبارة عن مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح والمردودية .

وقد كان قانون 06/88 يهدف إلى إصلاح منظومة المصرفية وفق المتغيرات جديدة التي يعيشها اقتصاد الوطني من خلال:

- تأكيد دور البنك المركزي في إشراف على سياسة النقدية وتوجيهها .
  - تحديد سقف القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد الوطني.
  - السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض
  - عدم إلزام المؤسسات بمبدأ إجبارية التوطين المصرفي
  - إلغاء النظام الخاص برخص الاستيراد وتعويضه بنظام ميزانية العملة الصعبة .
- وعرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرس استقلاليته المالية وأصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية لها رأس مال خاص كما عرفت تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع باستقلالية المالية وتخضع لإحكام القانون التجاري وتلتزم بتوجيهات البنك المركزي ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية .